الأمم المتحدة

A/75/PV.93

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٩٣

المحاضر الرسمية

الجمعة، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كونفورو (مالي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثانية والستين، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١. لكي تبت الجمعية العامة في مشروع القرار المعروض عليها اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٥/٥٠٤ باء)

البند ٢٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

مشروع القرار (A/75/L.108)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش لعرض مشروع القرار A/75/L.108.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن أنتيغوا وبربودا، أيرلندا، ووفد بلدي، بنغلاديش، و ١٠١ من الأعضاء المشاركين في تقديم مشروع القرار، حتى آخر إحصاء، يشرفني أن أعرض أول مشروع قرار للأمم المتحدة على الإطلاق بشأن التمتع بالبصر، والمعنون "تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". مشروع القرار هذا مُقترح في إطار البند ٢٤ من جدول الأعمال، "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، والوارد في الوثيقة A/75/L.108.

ونشكر، أنا والسفير والتون ألفونسو وبسون والسفيرة جيرالدين بيرن ناسون، جميع الوفود على إسهامها ودعمها القيمين في وضع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الصيغة النهائية لمشروع القرار لاعتماده اليوم. وما كان من الممكن إنجاز هذه المهمة الجلل لولا القيادة الحكيمة لزميلي الرئيس المشارك لفريق أصدقاء التمتع بالبصر، السفير ويبسون من أنتيغوا وبربودا. إنه لم يتمكن من الحضور هنا اليوم، لأن عليه أن يهتم ببعض الأولويات الوطنية الملحة في بلده. له مني إشادة خاصة لمساهمته القيمة في إذكاء الوعي والعمل على هذه المسألة ذات الأهمية القصوى. وأود أيضا أن أشكر أعضاء فريق الأصدقاء، الذين قدموا دعما رئيسيا لدفع هذه القضية قدما خلال السنوات الماضية. ونحن ممتنون لمنظمة الصحة العالمية، ولزملاء آخرين في الأمم المتحدة ولأصدقائنا في المجتمع المدني على دعمهم الثابت ومساهمتهم في جهودنا. ونتقدم بشكر خاص لخبرائنا على جهودهم الدؤوبة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار التاريخي هذا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر ١٠١ من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار. ويحدونا أمل صادق في أن تنضم دول أخرى إلى مشروع القرار الهام هذا قبل اعتماده صباح اليوم.

من الأهمية بمكان أن نوجه رسالة قوية من الجمعية العامة عن التزامنا القاطع بضمان توفير مرافق مناسبة لرعاية صحة العيون للجميع، في كل مكان، من أجل الوقاية من الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى أضرار جسيمة ودائمة. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتغيير حياة الملايين الذين يعيشون مكفوفين أو ضعفاء البصر.

إن مشروع القرار هذا هو اعتراف طال انتظاره بالدور المحوري الذي يؤديه البصر السليم في حياة البشر ومن أجل التنمية المستدامة. يفقد ملايين الناس في أنحاء العالم بصرهم بلا داع. وهذه الظاهرة تعوق إلى حد كبير قدرتهم على المساهمة في تحقيق كامل إمكاناتهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم. وبإمكان مشروع القرار المعروض علينا أن يعكس مسار هذا الوضع.

وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون فاقدي البصر فإن التكلفة التي يتحملونها هم ومجتمعاتهم هائلة. إن فقدان التعلم وفقدان كسب الرزق يحرمهما من فرص العيش بكرامة وازدهار. في المتوسط، يكلف فقدان البصر الاقتصاد العالمي كل عام مبلغا مذهلا قدره ٤١١ بليون دولار من الإنتاجية. إن الحصول على خدمات رعاية صحة العيون يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من إنفاق الأسرة المعيشية بنسبة ٨٨ في المائة واحتمالات الحصول على عمل مدفوع الأجر بنسبة ١٠ في المائة. ولذلك فإن حتمية العمل على التمتع بالبصر ليست أمرا معنويا أو أخلاقيا فحسب؛ فالتكلفة الاقتصادية بالمثل لا يمكن تحملها.

ولا يمكننا تحقيق رؤيتنا الشاملة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب بدون اتخاذ إجراءات عاجلة في هذا المجال. يجب أن نستفيد من الإمكانات الاقتصادية لأولئك الذين يعانون من العمى أو ضعف البصر من خلال تعزيز إمكاناتهم الاقتصادية، وفرص العمل، والإنتاجية في مكان العمل.

لقد أصبحت صحة العيون واحدة من أسرع شواغل الصحة العامة تناميا في عصرنا، ولا يمكننا أن ننكر روابطها القوية بالفقر وعدم المساواة الموجودين داخل الدول وفيما بينها على حد سواء. يعيش أكثر من ٩٠ في المائة من ١,١ مليار شخص في جميع أنحاء العالم يعانون من فقدان البصر في البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل. ويتشاطرون تحديا مشتركا. ولا يحصلون على أبسط خدمات رعاية صحة العيون، وهذا يؤدي بالعديد منهم إلى ضعف البصر مدى الحياة بل والإصابة بالعمى. وبالتالي، تصبح الأسر والمجتمعات المحلية عالقة في دائرة الفقر وعدم المساواة.

ويشكل البعد الجنساني لضعف البصر ظاهرة أخرى تثير قلقا بالغا. وليس من قبيل المصادفة أن ٥٥ في المائة من المكفوفين هم من النساء والفتيات. فاحتمال إصابتهن بالعمى أكبر بنسبة ٨ في المائة من الرجال، واحتمال إصابتهن بضعف البصر المتوسط إلى الشديد أكبر بنسبة ١٥ في المائة. ومن الضروري اعتماد نهج يشمل المجتمع بأسره لمعالجة هذه المسائل بطريقة كلية. يجب إحداث تغيير جوهري في نهجنا لمعالجة هذه الحلقات المفرغة من الفقر وعدم المساواة، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفقدان البصر.

غير أن الأمر لا يتعلق فقط بالفقر وعدم المساواة. يمكن أيضا ربط فقدان البصر بأهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، مثل

الهدف ٢، بشأن الجوع، والهدف ٣، بشأن الصحة، والهدف ٤، بشأن التعليم، والهدف ٥، بشأن عدم المساواة بين الجنسين، والهدف ٨، بشأن فرص العمل اللائق، وهلم جرا.

كشفت لجنة لانسيت للصحة العالمية المعنية بصحة العيون على الصعيد العالمي في دوريتها التي نشرت مؤخرا والمعنونة: الرؤية لما بعد عام ٢٠٢٠، أن احتمال انتظام الأطفال الذين يعانون من ضعف البصر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل يقل مرتين إلى خمس مرات. ووجد أن توفير النظارات الطبية هو أحد أكثر التدخلات الصحية فعالية للتحصيل التعليمي للأطفال، مما يقلل من احتمالات الرسوب في الصف بنسبة ٤٤ في المائة.

يمكن أن تكون العناية بصحة العيون تحويلية. يمكن أن يكون اختبار مدى صحة عيون طفل هو الفرق بين الحصول على التعليم وعدم الحصول عليه. يمكن لنظارة طبية أن تحدث فرقا بين الذهاب إلى العمل وعدم الذهاب إلى العمل. يمكن أن يكون علاج العين التصحيحي هو الفرق بين تحسن البصر وفقدان البصر الكلي. ويمكن أن تكون العناية بالبصر وصحة العيون للجميع الفرق بين تحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٣٠ وعدم تحقيق هذه التطلعات.

ويشجع مشروع القرار المعروض علينا الحكومات على اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها إزاء صحة العيون، يربط البصر بالنهوض بالأولويات الإنمائية الأخرى. ويدعو المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة إلى توفير التمويل المناسب والمحدد الأهداف. ويدعو مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم الجهود العالمية لتحقيق العناية بالبصر للجميع من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن اعتماد مشروع القرار اليوم بشأن البصر سيكون لحظة فاصلة في الجهود العالمية الرامية إلى العناية بالبصر. إن فقدان البصر الذي يمكن الوقاية منه يشكل تحديا عالميا يحتاج إلى حل عالمي. ولا يمكننا أن نأمل في إنهاء الفقر، وإنهاء الجوع، وإنهاء الأمية من دون جعل العناية بصحة العيون أمرا محوريا لجهودنا العالمية. ومشروع القرار المعروض علينا يمكن أن يحدث فرقا في حياة البلايين وأسرهم ومجتمعاتهم. قد لا نتمكن من استعادة بصر الملايين الذين فقدوا بالفعل بصرهم، ولكن اتخاذنا لإجراءات في الوقت المناسب يمكن أن يحول دون سقوط ملايين آخرين في نفس الفخ ويكفل حياة ملؤها الأمل والتطلعات لضعاف البصر.

أود أن أختتم بدعوة الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار هذا بولاية قوية، وبالتالي توجيه رسالة أمل قوية إلى الملايين من معاقي البصر. ويمكن أن يكون ذلك تعهدنا الرسمي من هذه الدورة التاريخية الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/75/L.108.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.108 المعنون "تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ولعلم الجمعية، فقد أُغلق باب المشاركة الإلكترونية في تقديم مشروع القرار.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (فرع شؤون الجمعية العامة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.108: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنما، بوتان، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، توفالو، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور،

سنغافورة، السنغال، سورينام، سيشيل، شيلي، صربيا، الصين، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناميبيا، ناورو، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هولندا، اليابان، اليونان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.108؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.108 (القرار ٣١٠/٧٥).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ليبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣١٠/٧٥ وتؤكد من جديد موقفها بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو المفصل في شرح موقفها الذي قدمته في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

ويسرنا أن يتضمن القرار صيغة قائمة على الحقوق تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من إعاقات بصرية.

السيدة زالانيي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود هنغاريا أن تعرب عن تقديرها للميسرين المشاركين على عملهم الدؤوب والتزامهم بوضع القرار ٣١٠/٧٥. وتلتزم هنغاريا التزاماً راسخاً بإنهاء ضعف البصر والعمى على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ويتطلب وضع حد لهذه الآفة اتخاذ الحكومات إجراءات فعالة فيما يتعلق بالوقاية، وتوفير خدمات صحية كافية وميسورة التكلفة وشاملة للجميع، وتقديم دعم اجتماعي واقتصادي شامل للمهمشين وأولئك الذين تخلفوا عن الركب.

ونشدد على مركزية التدخلات القائمة على الأدلة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديد السكان المعرضين لخطر ضعف البصر وأولئك الذين يواجهون أوجه عدم المساواة، والتركيز على تلك الأنشطة، وكفالة حصولهم على الخدمات التي يحتاجون إليها.

وبالنسبة لهنغاريا، فإن عدم ترك أي شخص خلف الركب هو مصطلح شامل، ولذلك فإننا نشعر بالقلق من أن يكون لإفراد مختلف الجهات الفاعلة والفئات المهمشة، مثل المهاجرين في الفقرة السابعة عشرة من ديباجة هذا القرار، أثر استبعاد الآخرين ممن هم في أوضاع هشة مماثلة. ونعتقد أن إنهاء ضعف البصر والعمى يتطلب اتخاذ جميع الحكومات إجراءات، بدعم من المجتمع الدولي، لكفالة صحة ورفاه سكانها، مما يمكنهم من الازدهار والنجاح في وطنهم، ومنع الحاجة إلى النزوح الذي يضع هؤلاء السكان في وضع أكثر هشاشة.

وتظل هنغاريا شريكاً عالمياً ملتزماً بمكافحة ضعف البصر والعمى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وسنستمع الآن إلى الوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد كونستانتينوبولسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نود أن نشكر واضعي القرار ٣١٠/٧٥ بشأن "تمتع الجميع بالبصر: الإسراع بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" – وهم بنغلاديش وأيرلندا وأنتيغوا وبربودا – على هذه المبادرة المفيدة. ونقدر أيضاً قيادتهم في إنشاء فريق أصدقاء الرؤية غير الرسمي في نيويورك.

وفي سياق يعاني فيه ما يقرب من ربع الناس على الصعيد العالمي من ضعف البصر، هناك حاجة ماسة إلى وثيقة عن مساهمات خدمات طب العيون في التنمية المستدامة. ورغم أن الدور الرائد في التعاون

الدولي في مجال صحة العين يعود إلى منظمة الصحة العالمية، فإن القرار يبين الصلة بين الإبصار وقضايا مثل القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي، والعمالة، وأماكن العمل الصحية، والتعليم، والسفر الآمن على الطرق، وما إلى ذلك. وهي تتيح للجمعية العامة، في حدود اختصاصاتها، الإسهام في الجهود العالمية المبذولة في هذا المجال. وقد بات هذا الأمر أكثر أهمية على خلفية مرض فيروس كورونا، لا بسبب الانتكاسات في توفير خدمات رعاية العين فحسب، لكن أيضاً في سياق أعراض هذا المرض الجديد وآثاره المحتملة على البصر.

كما أن اهتمام الجمعية العامة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية لضعف البصر أمر بالغ الأهمية في سياق البرنامج العالمي "رؤية عام ٢٠٢٠" الذي اختتم مؤخراً بعد ٢٠ عاماً والذي أدى، وفقاً للخبراء، إلى خفض حالات العمى الذي يمكن الوقاية منه بأكثر من ١٥ في المائة في جميع أنحاء العالم. ويتمثل الإجراء الإضافي هنا في معالجة مسائل مثل زيادة الوعي والتثقيف بين السكان بشأن أهمية البصر، وتوفير الرعاية الوقائية لهذه الأمراض وتشخيصها المبكر، وإدماج طب العيون في المساعدة في مجال الرعاية الطبية الأولية، واستخدام التكنولوجيا الطبية الحديثة، فضلاً عن تبادل الخبرات.

ويتمتع طب العيون في بلدنا، روسيا، بتراث طويل بدءاً من القرن التاسع عشر، عندما تم إنشاء أول مستشفى متخصص لرعاية العيون في موسكو وافتتح قسم طب العيون الثاني في العالم في سانت بطرسبرغ. وكان الدكتور فيودوروف رائداً في جراحة العيون المجهرية السوفياتية والروسية.

ونواصل العمل على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، انخفض على مدى السنوات الخمس الماضية عدد الأشخاص المصابين بالعمى أو ضعف البصر لكل ٠٠٠ ١٠٠ من البالغين الروس بأكثر من ٢٠ في المائة وبنسبة ٢٩ في المائة بين الأطفال.

ونحن على استعداد للتعاون مع الشركاء المهتمين داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالحفاظ على صحة العين، ونؤيد تماماً المبادرة المفيدة التي تجري مناقشتها اليوم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/75/L.116)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/75/L.116.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أعرض هنا مشروع القرار A/75/L.116 بشأن "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية"، باسم غابون وبلدي ألمانيا.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا الصباح هو القرار الخامس المتعلق بهذه المسألة المهمة. وقد أحرز تقدم كبير منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول بشأن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحياة البرية في عام ٢٠١٥ (القرار ٣١٤/٦٩). ولكن أودّ أن أقول بوضوح: إن الاتجار غير المشروع بالحياة البرية لا يزال واحداً من أكثر أشكال الجريمة المنظمة ربحية، ويشكل تهديدات خطيرة للتنوع البيولوجي وللتنمية المستدامة، وفي بعض الحالات للاستقرار بل وحتى لصحتنا.

ونأمل أن نتمكن اليوم مرة أخرى من اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء للتأكيد على التزامنا المشترك المستمر بالتصدي المشترك للتحديات التي يفرضها الاتجار غير المشروع بالحياة البرية. وقد برز هذا القرار دائماً كمثال قوي على عمل جميع الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة معاً لمعالجة مسألة تثير قلقاً عالمياً حقاً. وآمل أن يحدث ذلك مرة أخرى اليوم.

ويسرني للغاية أن أكثر من ٥٠ وفدا من جميع مناطق العالم قد انضمت بالفعل إلى غابون وألمانيا في تقديم مشروع القرار هذا، وآمل أن تحذو المزيد من الوفود حذوها صباح اليوم.

وأود أن أعرب عن خالص امتناننا لجميع الذين أسهموا إسهاما حاسما في هذا المشروع.

أولا، أود أن أشكر زميلي العزيز ممثل غابون وفريقه الممتاز على عملهم الدؤوب بشأن مشروع القرار هذا وأن أشيد مرة أخرى بالدور القيادي الذي تقوم به غابون في مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وإنه لشرف بالنسبة لألمانيا أن تشارك في رئاسة مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنية بالصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، مع غابون، وأن نعمل معا كميسرين مشاركين لمشروع القرار الهام هذا.

ونشكر الأمين العام على تقريره المتبصر للغاية عن الحالة العالمية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، الذي نسترشد به في مداولاتنا وفي عملنا بشأن مشروع القرار.

كما إننا ممتنون جدا لخبراء الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، وكذلك لزملائهم في مكتب الاتصال التابع للمكتب هنا في نيويورك، على عملهم الهام.

ولم يكن إنجاز مشروع القرار ممكنا لولا المشاركة البناءة لوفود كثيرة، من داخل مجموعة الأصدقاء وخارجها. وإننا ممتنون لها جميعا على دعمها وجهودها. فقد كانت المفاوضات مكثفة ولم تكن سهلة دائما. ولذلك، يسعدني جدا أننا تمكنا جميعا في النهاية من الاتفاق على نص قوي.

إن مشروع القرار يجدد التزامنا المشترك بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية على جميع المستويات مكافحة فعالة. وهو يوجه الانتباه إلى التطورات والتحديات الجديدة التي تتطلب جهودنا المشتركة، بما فيها تلك التي تفرضها ظروف جائحة مرض فيروس كورونا الراهنة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط فقط من نقاط جديدة عديدة واردة الآن في مشروع القرار.

أولا، لأول مرة يعترف مشروع القرار الآن بأن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وتدهور النظم الإيكولوجية وفقدان الموائل – الناتجين عنهما – جميعها عوامل تزيد من خطر ظهور وانتشار الأمراض الحيوانية المصدر، ما يؤدي في بعض الحالات إلى أوبئة بل وإلى جوائح.

واستنادا إلى فهم حقيقة الارتباط الوثيق بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والنظام الإيكولوجي، يُعتبر "نهج الصحة الواحدة" جزءا لا يتجزأ من الأساس المنطقي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، علاوة على توجيه الجهود للقيام بذلك.

ويؤكد مشروع القرار في ذلك السياق أهمية "الثلاثي زائد واحد" والتعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل كفالة اتخاذ إجراءات مشتركة بين القطاعات بصورة منسقة على الصعيد العالمي.

ثانيا، يشدد مشروع القرار على الصلة بين الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية والجرائم المالية ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرة وكالاتها المعنية على التصدي لهذا الأمر بفعالية. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية مربحا للغاية، مما يؤجج الفساد الذي يؤدي إلى تفاقم الضرر الذي يلحق بالموائل والنظم الإيكولوجية، ليس ذلك فحسب، بل يمكن كذلك أن يقوض استقرار الدول.

ثالثا، انتقل الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية إلى الإنترنت على غرار العديد من الأمور في العام المنقضي. ولذلك، يشدد مشروع القرار الآن كذلك على أهمية وضع استراتيجيات وأدوات تقنية لمواجهة الاستخدام المتزايد للجهات الوسيطة عبر الإنترنت. ويتعين أن نكون

قادرين على التعامل بفعالية مع الأسواق الإلكترونية ومنتديات وسائل التواصل الاجتماعي التي تغذي الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. ولذلك، يقر مشروع القرار بالحاجة إلى زيادة بناء القدرات التقنية والرقمية.

ونشجع جميع الأعضاء على التنفيذ الكامل للالتزامات الواردة في مشروع القرار من دون تأخير ونشجعهم كذلك على العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والاتفاقيات المختلفة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يشاركوننا طموحنا في التصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

ومن الأهمية بمكان أن نواصل، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، العمل معا عن كثب من أجل نجاح كفاحنا المشترك ضد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وأعتقد أن العمل الذي أدى إلى مشروع القرار كان مثالا رائعا على هذه الروح في جميع المجموعات الإقليمية. وبالنيابة عن غابون وألمانيا ومجموعة الأصدقاء، أود أن أشكر جميع الزملاء مرة أخرى شكرا جزيلا على هذا التعاون الكبير.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.116، المعنون "التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.116، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في تلك الوثيقة، انضمت البلدان التالية كذلك إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي والأردن وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وإكوادور وألبانيا وأندورا وأنغولا وأيرلندا وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا وبولندا وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وبيرو وتايلند والجبل الأسود والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجمهورية كوريا وجورجيا والدانمرك ودومينيكا ورومانيا وسان مارينو وسانت لوسيا والسلفادور وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وغواتيمالا وغيانا وغينيا وفرنسا والفلبين وفنلندا وفيجي وقبرص وقيرغيزستان وكابو فيردي وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار وكولومبيا وكينيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة ومالي وماليزيا والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو وناميبيا والنمسا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.116؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.116 (القرار ٣١١/٧٥).

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.